## المبحث الثاني:ماهية السياسة الاجتماعية.

سنعرج في هذا المبحث على التطور التاريخي الذي مر به مفهوم السياسة الاجتماعية(كرعاية)، كما سنتناول الإطار النظري للسياسة الاجتماعية وما شملها من عناصر وجزئيات جاءت في ظل تحول فحوى هذه السياسة ،تندرج ضمن مضمون هذا المصطلح نظريا،والكيفية التي يتم بها إعدادها والفواعل التي تقوم بصنعها مع الإشارة إلى بعض المفاهيم التي تتداخل مع السياسة الاجتماعية وتسير معه نحو أهداف الوصول إلى الرفاه.

### المطلب 1 :مفهوم السياسة الاجتماعية

نبدأ من التطور الذي مرت به السياسة الاجتماعية كممارسة شملت العديد من الحضارات.

### أ- تطور مفهوم السياسة الاجتماعية:

مر هذا المفهوم بمحطات تاريخية عدة أخذ في كل منها شكل معيننا ومسميات عديدة حسب الحضارات الإنسانية التي تعاقبة عصرا بعد عصر.

#### 1-السياسة الاجتماعية عند الفراعنة:

تمحورت صور الرعاية الاجتماعية في المجتمع المصري القديم حول فئات اجتماعية معينة،كرعاية الفقراء من سكان مصر وأسر الحرفيين والمزارعين والاعتناء بالجنود ومساعدة الشباب والمسنين وهذا عبر لجان خاصة تابعة للإدارة السياسية ،إذ يتم حصر وتسجيل تعداد هذه الفئات وتخصيص أموال لهم ،ويمكن اعتبار هذه العمليات بداية بسيطة للفكر الحديث الذي نراه اليوم بسم سجل تبادل المعلومات وهي أحد وسائل الخدمات الاجتماعية في المجتمع الحديث[1].الا أن هذه المساعدات لا يستفيد منها العبيد برغم أن هؤلاء دعامة أساسية في بناء الحضارة الفرعونية وعمرانها الذي لايزال قائما على مدى العصور،فسياسة ملوك مصر كانت تقصي هؤلاء وتحرمهم من أبسط شروط الحياة [2].

#### 2-السياسة الاجتماعية عند الإغريق:

يستفيد القليل من سكان أثينيا من الرعاية والخدمات الاجتماعية التي تعطى من قبل ملوك دولة المدينة ،فالتعليم كان محصور على أسر الإشراف والنبلاء دون سائر أبناء الشعب ،كما ان الرعاية الخاصة بالطفولة

1- أحمد ابراهيم حمزة،مرجع سابق،ص55.

2- المرجع نفسه،ص34.

مقدمة إلا لأبناء قادة الجيش والمفكرين ،ويستفيد أهالي الجنود وقدامى المحاربين الذين يعيشون حالات البؤس والعجز من مساعدات انحصرت في المأكل والملبس والمشرب[1].

ويرى أفلاطون أن وظيفة الدولة هو إيجاد أوفق الطرق للإشباع الحاجات وتنظيم الخدمات[2].

أشار أفلاطون الى الوظيفة الأساسية للدولة وهي التفكير في مواجهة المشكلات الاجتماعية وتحقيق المصلحة العامة وحماية المواطنين وتنظيم الرعاية لهم .

إلا أن الواقع يعكس خلاف ذلك لان المساعدات محصورة في شريحة معينة ،حيث يستثنى الأجانب والعبيد منها وهذا لعدم امتلاكهم صفة المواطنة التي نادى بها مفكري الإغريق وإعتبروها قمة رقي الفكر البشري.

## 3-السياسة الاجتماعية عند الرومان:

لقد شجع الرومان أعمال البر وانشاء المؤسسات الخيرية وإسعاف معطوبي المعارك والحروب،وتوفير الغذاء والكساء لضعفاء الامبراطورية ،حيث دونوا القوانين والتشريعات التي تضمن حقوق المواطنين ومنع التظلم وقتل السيد لعبده،واستمر التشريع الروماني في التقدم حتى وصل الى تحريم الاستعباد ،وحرم على الآباء قتل أو بيع أبنائهم[3].

فالرومان هم أول من دون التشريع الذي يتعلق بحماية المواطنين من العبودية وممتلكلتهم من النهب[4].

فقد أخذت العديد من الدول الاوربية العمل بالكثير من القوانين الرومانية خاصة منها المتعلقة بالحقوق والحريات العامة.

## 4-السياسة الاجتماعية عند المسلمين :

جاء الدين الإسلامي شاملا في مقاصده وغاياته،حيث أعطى للإنسان قدرا كبير يليق به،والنصوص الشرعية الدالة على ذلك كثيرة من الكتاب والسنة،فحماية المستضعفين من الناس هم كل مسلم حاكما أو محكوما،وهذا لتحقيق الحياة الكريمة لهم، لذا قال الله تعالى " ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ،وأولئك هم المفلحون".[5]

---

1- المرجع نفسه،ص35.

2- مصطفى أبو زيد فهمي،حسين عثمان ،**الادارة العامة**،الاسكندرية (مصر)،دار الجامعة الجديدة ،2003،ص55.

3- أحمد ابراهيم حمزة،مرجع سابق،ص36.

4- مصطفى أبو زيد فهمي،حسين عثمان،المرجع السابق،ص56.

5- **أية كريمة**،سورة أل عمران،الآية 100.

وقال الله تعالى"وآت ذا القربى حقه والمسكين وابن سبيل"[1].

وقال الله تعالى" وبالوالدين إحسانا وبذي القربى واليتامى والمساكين والجار ذي القربى والجار الجنب والصاحب بالجنب وابن سبيل وما ملكت أيمانكم"[2].

وقال النبي صلى الله عليه وسلم"كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته"[3].

من خلال هذا يتضح أن مسؤولية الرعاية لا تقتصر على الحاكم فحسب،بل الرعية مشاركون في ذلك.

فالإدارة الإسلامية لا تنحصر في الحاكم وحاشيته،بل المواطن جزء منها وعنصر مكلف بواجبه وخادما لغيره في المجتمع[4].

فعندما ظهر الإسلام بأحكامه وتشريعاته كان هم النبي صلى الله عليه وسلم حماية الدعوة الإسلامية ونشرها وترسيخ مبادئها الشرعية التي من خلالها يقام العدل والتكافل الاجتماعي .

فالصدقات والزكاة تؤديان غايات اجتماعية ،حيث من خلالهما تؤخذ الصدقات من أموال الأغنياء وتعطى للفقراء،وهذا للحفاظ على الأمن الاجتماعي ،إذ أن المجتمع الإسلامي مجتمع متكافل هدفه مساعدة الناس دون تمييز استنادا إلى الأحكام الشرعية[5].

والزكاة كذلك فريضة وعبادة،شرعت للمسلمين وهي مقدار من المال يعطيه الغني للفقير ،تضامنا بينهما وتكافلا،وتتيح للأمة ضمان حياة اجتماعية عادلة[6].

والزكاة أيضا هي أعلى صور السياسة الاجتماعية في الإسلام فبها تتحقق الحياة الكريمة ويكرم الإنسان وتذهب عنه الحاجة ويسود الأمان الاجتماعي[7].

فللإسهامات التي جاء بها الإسلام فيما يتعلق بتطوير الحياة العامة و إرساء القواعد العامة وإقامة أمور المجتمع بما يصلحهم اختلفت عن ما سبق في الحضارات الانسانية وجعلته رائدا بين الامم[8].

وما يميز السياسة الاجتماعية في الإسلام أنها جاءت لتحقيق العدالة الاجتماعية وان مسؤولية تجسيدها مشتركة بين المواطن وحاكمه .

---

1- **أية كريمة**،سورة الإسراء، **الآية 29**.

2- **أية كريمة**،سورةالنساء،**الآية 36**.

3- محمد بن إسماعيل البخاري،**صحيح البخاري**،دمشق(سوريا)،دار بن كثير،1993،ص111.

4- البنك الإسلامي للتنمية،**الإدارة في الإسلام**،جدة (السعودية)،المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب،2002،ص155.

5- محمد علي الهاشمي،**شخصيةالمسلم**،الرياض (السعودية)،مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر،2004،ص234.

6- بشار قويدر،**دراسات في النظم الإسلامية**،الجزائر،منشورات دحلب،1994،ص55.

7- إبراهيم مدحت حافظ،**دور الزكاة في خدمة المجتمع**،القاهرة (مصر)،دار الغريب للطباعة والنشر والتوزيع،(د.ت.ن)،ص91.

8- محمد العلي مهنا ،**الادارة في الاسلام**،الجزائر ،الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية،(د.ت.ن)،ص146.

## 5-السياسة الاجتماعية في العصر الحديث:

ظهر مفهوم السياسة الاجتماعية في القرن التاسع عشر مع بزوغ الثورة الصناعية ونشأة المجتمع الرأسمالي وكان التعبير السائد لهذا المفهوم هو المسألة الاجتماعية والتي كان مجال اهتمامها حل المشاكل الاجتماعية الناجمة عن حركات التصنيع وإيجاد الحلول والتقليل من الأضرار الناجمة عن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية ،وتستهدف في شكلها التقليدي توفير احتياجات أشد الطبقات حرمان في المجتمع وقد طورت الأمم المتحدة هذا المفهوم عند ما قامت بعقد المؤتمر الأول للوزراء المكلفين بالسياسات الاجتماعية عام 1968 ليصبح المفهوم جديد أطلق عليه مفهوم الرعاية الاجتماعية وله أبعاد وظيفية تشمل البعد التنموي والبعد الوقائي والبعد العلاجي والبعد الإدماجي[1].

وقد وضعت العديد من الدول عند تطبيقها للسياسة الاجتماعية عدة معايير ومقاييس مختلفة كالتعليم ،الصحة الثقافة، العمل والإسكان وهذا لتشمل كل الفئات الاجتماعية ،ويتجلى ذلك في الآليات الحكومية لتحقيق أهداف هذه السياسة المتمثلة في الأمان الاجتماعي الشامل والدائم وإزالة كل مظاهر الحرمان والمخاطر المتعددة كالزلازل والفيضانات والأمراض المعدية وكذلك الآفات الاجتماعية كالتميز والبطالة.[2]

وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية و صور الاستعمار ، وجد عدد من الدول النامية في الستينيات والسبعينات الحاجة إلى تطبيق السياسات الاجتماعية كأداة لبناء الدولة في سبيل خلق مجتمعات متماسكة،فما يميز هذه الفترة أن السياسة الاجتماعية كانت منحصرة في تحقيق الكفاف للفرد واعتبار السياسة الاجتماعية غاية لا وسيلة ،وأن العيش الكريم محدد بالسكن والعمل والتعليم والرعاية الصحية فحسب متجسد في ما يعرف بدولة الرعاية ،لكن مع نهاية القرن العشرين ظهر هذا الطرح بمضامين أخرى تختلف عن سابقها.

تطور مفهوم الرعاية الاجتماعية ،حيث بدأت الدول الحديثة تهتم بتوفر الحقوق الأساسية للمواطنين وبعد إقرار وثيقة حقوق الإنسان عام 1948م وما أقرته في موادها أن من حق كل فرد في المجتمع الضمان الاجتماعي و أن يعيش في مستوى يكفل له ولأسرته الصحة والرفاهية .

ومع نهاية المعسكر الشيوعي مطلع التسعينيات ،مثل برنامج الأمم المتحدة للتنمية الإنسانية الإطار العملي الذي طوّر فعّل مقاربة الحاجيات الأساسية، و هذا من خلال إيجاد مفهوم التنمية الإنسانية،الذي أتاح فرصة

---

1- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا،"**نماذج السياسات الاجتماعية التجربة التونسية ودلالاتها**"،سلسلة دراسات السياسة الاجتماعية،الأمم المتحدة،نيويرك،2003،ص7.

2- نبيل رمزي اسكندر،**الأمن الاجتماعي وقضية الحرية**،الإسكندرية (مصر) ،دار المعرفة الجامعية ،1988،ص254.

لإيجاد مؤشرات لقياس الوضع الاجتماعي تمّكن من معرفة مدى تمتع الفرد بالحاجيات الأساسية وإزالة كل مظاهر الحرمان في حياته[1].

وتعتبر السياسة الاجتماعية في صورتها الحديث تلك الرعاية التي تأتي في إطار الواجبات الاساسية للدولة والتي تلتزم بها تجاه رعاياها وهي بمثابة المسؤولية الاساسية ،التي تحال لأي حكومة من الحكومات جاهدة في سبيل توفيرها الحياة الكريمة للمواطنين عن طريق ما تتخذه من ترتيبات وإجراءات تعبر عن نفسها في شكل سياسات عامة للحكومة ،ولذلك تحرص في توليها أمور المجتمع على تحديد أهدافها ومبادئها و الأساليب والوسائل التي ستسير عليها في سبيل تحقيق الأهداف و لذلك فإن السياسة الاجتماعية تكون جزءا من السياسة العامة[2].

## ب- تعريف السياسة الاجتماعية:

السياسة الاجتماعية social policy كلمة سياسة policy وتعني الافتراض بوجود غايات أو أهداف يتطلب تحقيقها ،ولفظ إجتماعي social فيعني معايير مختلفة،فربما تتميز السياسة بكونها اجتماعية لان المجتمع الذي يسلك مسلك حكومته الشرعية هو الذي يتبنى هذه السياسة،والتي تهتم بالجوانب الاجتماعية للحياة[3]، كما تعتبر السياسة الاجتماعية فرعا من فروع السياسة العامة والتي تعبر عن أفعال الحكومة والتي تؤثر على نوعية الحياة لإفراد المجتمع.

يعرفها (تتمس Titumuss ) بأنها جهود حكومية تبذل لدراسة الموقف الحالي وكذلك تقدير المستقبل وتحديد الاتجاهات للقضاء على مشاكل متوقعة وللتحكم في مواقف محددة حتى يمكن ذلك في تحقيق الرفاهية للمجتمع،ويعرفها (مارشالMarshall ) على أنها سياسة الحكومات التي تتضمن الأفعال التي تؤثر مباشرة في رفاهية المواطنين من خلال تزويدهم بالخدمات العامة والتأمينات الاجتماعية والضمان الاجتماعي والصحة وخدمات الرعاية الاجتماعية والإسكان وغيرها .[4]

كما يعرفها أحمد كامل أحمد بأنها مجموعة القرارات من السلطة المختصة في المجتمع لتحقيق الاهداف الاجتماعية العامة،وتوضح هذه القرارات مجالات الرعاية والاتجاهات الملزمة وأسلوب العمل و أهدافها في

---

1-طارق تاحي، "**مفهوم الأمن بين الفرد والدولة-دراسةفي تطور ومجالات الامن** ،"(رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم والإعلام،جامعة الجزائر،2006)،ص138.

2- عبد المحي محمد صالح،**الرعاية الاجتماعية-قضاياها وتطورها**،القاهرة(مصر)،دار المعرفة الجامعية ،2003ص17.

3- أحمد ابراهيم حمزة،مرجع سابق، ص59-60.

4- طلعت مصطفى السروجي ،مرجع سابق،ص14.

حدود إيديولوجية المجتمع ،ويتم تنفيذ هذه السياسة برسم خطة أو أكثر تحتوي عددا من البرامج ومجموعة من المشروعات الاجتماعية[1].

وتعرفها الإدارة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة 2007 هي أداة تعتمدها الحكومات لتنظيم وإكمال مؤسسات السوق والهياكل الاجتماعية،كما أنها تلك الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة والوظيفة والأمن الاجتماعي،والحماية والعدالة الاجتماعية.[2]

وجا ء تعريف السياسة الاجتماعية في المؤتمر العلمي الدولي حول دور الخدمة الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني على أنها اتجاهات منظمة ملزمة لتحقيق أهداف اجتماعية تتضمن توضيح المجالات وتحديد الأسلوب الواجب استخدامه في العمل الاجتماعي وهي تحقيق الرفاهية الاجتماعية وحل مشاكل المجتمع وتحقيق التنمية الاجتماعية وهذا من خلال أجهزة الحكومة وكافة مؤسسات المجتمع سواء كانت جمعيات خيرية تطوعية أو مؤسسات اجتماعية غير مباشرة مثل البلديات والغرف التجارية ومراكز خدمة المجتمع وغيرها[3].

والدولة لا يقتصر دورها على توفير الممتلكات والخدمات وانما يتجاوز ذلك الى الاستجابة الى الطلب المعبر عنه من قبل مكونات التشكيلة الاجتماعية ،بإعتبارها شريك بشكل مباشر أو غير مباشر مع الافراد والجماعات المعنية ،بالإضافة الى المنظمات التي لها دخل في هذا المجال.[4]

كما ظهر إجماع على أن السياسة الاجتماعية هي جزء من الوظيفة الاولية للدولة،وتستطيع هذه السياسات إذا كانت مصممة ومنفذة بشكل جيد توفير قوة للبلدان من خلال رعاية الوظيفة والتنمية والقضاء على الاستعباد الاجتماعي ،والتغلب على الصراع وهي تشكل جزءا أساسيا لاي إستراتيجية إنمائية وطنية بهدف تحقيق النمو والعدالة الاجتماعية[5].

وتشمل السياسة الاجتماعية مجالات الامن الاجتماعي،الخدمات الاجتماعية ،الصحة،الاسكان والتعليم،فنستطيع حينها أن نقول أن هناك سياسة أمن اجتماعي أو سياسة خدمات اجتماعية أو سياسة

---

1- أحمد كامل أحمد ،**السياسة الاجتماعية** ،القاهرة (مصر)،مكتبة القاهرة الحديثة،1970،ص25.

2- ازابيل ورتيز ،**السياسة الاجتماعية**،ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للامم المتحدة،نيويورك،2007،ص7.

3- ماهر خالد أبو زنط،**السياسة الاجتماعية ودور الخدمة الاجتماعية بين الواقع والحاجة المجتمعية في فلسطين**،فلسطين،اصدارات جامعة النجاح الوطنية،2011،ص5.

4- محمد السوالي،**السياسة التربوية الاسس والتدابير**،بيروت(لبنان)،مطابع الدار العربية للعلوم،2012،ص 39-40.

5- ازابيل أورتيز،مرجع سابق،ص09.

صحية أو سياسة اسكانية ،أو سياسة تعليمية ومن ثم نقف على حقيقة أولية مؤداها أن السياسة الاجتماعية على إطلاقها ،تتشكل من مجموعة السياسات النوعية التي تساهم في تحقيق الرفاهية الاجتماعية[1].

فرغم الزوايا التي تعددت حول تعريف السياسة الاجتماعية إلا أنها في نهاية المطاف هي عبارة على عمل حكومي دائم تقوم به أجهزة متخصصة في الدولة ،وتتوافر على صلاحيات كاملة يشترك المواطن وكل الأطياف المجتمعية الحزبية والاجتماعية والأهلية في صياغتها، وهذا وفق ايديولوجية النظام السياسي للدولة وطبيعية النسيج الاجتماعي،كل هذا بما يحقق الرفاهية للفئات المحرومة من جهة ومن جهة أخرى دعم هذه الأخيرة للتنمية المنتهجة في المجتمع[2].

فالسياسة الاجتماعية إذن هي تلك البرامج والمشاريع الاجتماعية الصادرة من طرف الحكومة والتي تشترك فيها الفواعل غير الرسمية على المستوى الوطني والمحلي لتحقيق الرعاية للفئات الهشة من الفقراء والاطفال المشردين ،المرأة المعفة ،المعوقين والمهمشين ،وإعتبارهم غاية من أجل تحقيق الرفاه والعيش الكريم لهم ومن جهة أخرى هم دعامة وطرفا مساهما في التنمية ،وسنتناول السياسة الاجتماعية من خلال هذه الزوايا بمزيد من التفصيل والاستشهاد بتجارب من الواقع الجزائري.

## ج- مضمون السياسة الاجتماعية

تأتي السياسة الاجتماعية لعلاج القضايا المحورية والمشكلات المتعلقة بالجانب الاجتماعي للمجتمع هناك ثلاث قضايا يحملها مضمون هذه السياسة وهي:

1- المجتمع المنشود:

حيث تطرح عدة تساؤلات تدور حول جودة المجتمع أو منظمة أو فئة أو طائفة معينة بما يضمن رقيها للوصول الى الرفاه والكرامة و القضاء التام على مظاهر التخلف الاجتماعي وصور الفقر.

2 – تنظيم الموارد:

وتتعلق بتنظيم القوى المؤسسية والمجتمعية والطبيعية للفئات الهشة وكيفية إستخدامها الاستخدام الامثل محليا ووطنيا وحمايتها من الاستغلال الاقتصادي والتشرد والإهمال.

3- توزيع السلع والخدمات :

من خلال السياسة الاجتماعية يتم توزيع السلع والخدمات العامة على الإفراد أو الجماعات أو الطبقات الاجتماعية في إطار ما يعرف بالعدالة الاجتماعية.

---

1- مسعود البلي،"**واقع السياسات الاجتماعية في الجزائر ومدى ارتباطها بالتنمية المستدامة** "،( مذكرة ماجستير غير منشورة،كلية الحقوق و العلوم السياسية،جامعة باتنة،2009)،ص38.

2- محمد يوسف محمد السيد،**التحليل السياسي والسياسة الاجتماعية**،الاسكندرية(مصر)،دار التعليم الجامعي،2015،ص.16

4 – تظافر الجهود بين المواطن و الاسرة والدولة والجماعات المحلية والتظيمات الاجتماعية غير رسمية لتجسيد السياسة الاجتماعية وطنيا ومحليا بصفة دائمة.

5 – تعبير على توجه المجتمع والدولة:

ويتعلق هذا برغبة المجتمع وطموحه في وجود رفاه ومعيشة كريمة له،وهذا انطلاقا من خصوصيته وتوجهاته الفكرية والدينية ،وكذا الإستراتيجية الوطنية التي تتبناها الدولة وفق جدول أعمالها[1].

هذه هي أهم المضامين التي ترمي أي سياسة إجتماعية للوصول إليها.

## د- وظائف السياسة الاجتماعية:

تحقق السياسة الاجتماعية وظائف تندرج ضمن تنمية حياة المجتمع وإزالة مظاهر الحرمان الاجتماعي عليه وهي كالتالي :

1-الوظيفة التنموية :تعطي من خلالها مكانة متميزة لدور الإنسان في التنمية وتنطوي هذه الوظيفة في دعم وتقوية الأسرة.

2- الوظيفة الوقائية:وهي تتجه نحو الفئات التي يمكن أن تكون عرضة للتأثير السلبي في المستقبل من عملية التنمية.

3- الوظيفة العلاجية : وهي تتجه بصفة خاصة الى بعض الفئات المحرومة والتي يطلق عليها الجماعات الهامشية كالأطفال المهملين،كبار السن والمعوزين...إلخ.

4- الوظيفة الاندماجية :وهي التي اعتبرتها المنظمة الدولية للأمم المتحدة نقلة أساسية في سياسة الرفاهية ،وهذا من خلال الاعتماد على مبادئ حقوق الإنسان العدالة،المساواة،المشاركة في صنع القرار أو رسم السياسة الاجتماعية .[2] في إطار الادماج الاجتماعي المتبع.

تندرج جل هذه الوظائف في إطار التنمية الشاملة للمجتمع ورفع كرامة المواطن [3].

فيتضح من خلال هذه الوظائف أن السياسة الاجتماعية لا تستثني إنسانا عن إنسان مهما كان توجهه و إنتماءه ،أي أنها شاملة لكل أفراد المجتمع،كما أن عمليات التنمية التي تنتهجها الدول قد تأثر على كيانات إجتماعية ضعيفة، فبتالي تعطي السياسة الاجتماعية إعتبارا لهؤلاء كي لا تزيد مستويات تدني معيشتهم ،ويتبين كذلك من خلال هذه الوظائف أن السياسة الاجتماعية غاية إنسانية تهدف الى تقديم العون الى

---

1- المرجع نفسه.

2- مسعود البلي،مرجع سابق،ص39.

3- محمد يوسف محمد السيد،مرجع سابق،ص17.

المستضعفين والمهمشين،ومن زاوية أخرى هي برنامج هادف يتداخل فيه التخطيط الاجتماعي (الانساني ) والتخطيط الاقتصادي(المادي) وتشترك فيه الجهات الرسمية وغير رسمية جنبا الى جنب لمواجهة مشكلات المجتمع ومقابلة احتياجات الافراد الحالية الستقبلية.[1]

لقد تحول دور الدولة الراعية المسؤولة عن تلبية احتياجات الفرد في إطار علاقة هرمية رأسها الدولة وقاعدتها المواطن الى علاقة تبادلية بين الدولة والمواطن والفواعل الاخرى لضمان حاجات المجتمع وتحقيق الرقي.[2]

## المطلب 2: نماذج صنع السياسة الاجتماعية

إن صنع أي سياسة من السياسات يقوم على نموذج تصوري يمكن استخدامه في التعامل مباشرة مع الواقع لدراسته وتحليليه وأفضل نموذج هو الذي يحدد بدقة مضمون السياسة وصانعوها وكذا تنبأه بحالات تنفيذ السياسة ومدى استجابتها لمطالب المعنيين بها.

فهناك نماذج تتعلق بمراحل إعداد السياسة الاجتماعية ونماذج أخرى تركز على من يقرر صنع السياسة الاجتماعية.

أ- نماذج صنع السياسة الاجتماعية (حسب المراحل)

- نموذج ألفريد كان( ALFRED KHAN 1969):

ويحتوي على المراحل الست لصنع السياسة الاجتماعية

1- وجود مثيرات أو دوافع تخطيطية سواء أكانت مشكلات ،احتجاجات أو إهتمامات.

2- الاستكشاف أو التعرف على تلك المشكلات والحاجات و الاهتمامات وما هو متاح من مشروعات وموارد ومعارف مرتبطة بها.

ج- تحديد المهام التخطيطية.

د- صياغة السياسة .

هـ- البرمجة ووضع الخطط والبرامج المعبرة عن تلك السياسة والعمل على تنفيذها.

و- التقويم (التغذية العكسية).[3]

---

1-أحمد إبراهيم حمزة،مرجع سابق،ص65.

2-دولة البحرين،وزارة التنمية الاجتماعية،"**سياسة التنمية الاجتماعية في البحرين**"،الملتقى الوطني للسياسات الاجتماعية في البحرين،البحرين،2006،ص6.

3- أحمد إبراهيم حمزة،مرجع سابق،ص125-129.

- نموذج بيرلمان وجورين 1972 ( PERLMAM GURIN) :

حدد بيرلمان وجورين نموذجا لصنع السياسات الرعاية الاجتماعية من خلال خمس مراحل رئيسية:

1- مرحلة تحديد المشكلة( معرفة طبيعة و أبعاد القضية)

2- مرحلة بناء قنوات الاتصال لدراسة المشكلة(إنشاء جسور بين أطراف المشكلة لجمع كل ما يتعلق بالمشكلة من معلومات وحقائق)

3- مرحلة تحديد الحلول واختيار أفضل البدائل( وضع العديد من الحلول المقترحة ومن ثم اختيار أفضلها)

4- مرحلة تنفيذ البرامج والخطط لتحقق أهداف السياسة

5- مرحلة المتابعة والتغذية العكسية[1].

يتم من خلال هذه المرحلة إقرار وإصدار السياسة الاجتماعية من قبل الهئيات والاجهزة ذات الصلاحيات في الدولة ثم يتم متابعة مدى تحقيقها للاهداف المسطرة سابقا.

- نموذج نيل جلبرت وهاري سبكت 1974(NEIL GILBERT HARRY SPECHT)

ويتضمن هذا النموذج ثماني مراحل لصنع السياسة الاجتماعية:

أ- مرحلة تحديد المشكلة والقوى السياسية والاقتصادية ومدى استجابتها لهذه المشكلة.

ب- مرحلة تحليل المشكلة وجمع المعلومات حولها وحول المتأثرين بها.

ج – مرحلة اعلام الجمهور بخصوص معلومات المشكلة وتنمية الوعي العام بها لديهم.

د –مرحلة صياغة أهداف السياسة من أجل اقتراح ومناقشة الحلول للمشكلة.

هـ – مرحلة الشرعية وبناء المساندة العامة وتشريع القرارات من أجل تحسين تأييد الجمهور.

و- مرحلة التخطيط وتقييم البرنامج وبداية ترجمتها عمليا وكذا معرفة المنفذون لها.

ن- مرحلة التنفيذ والتطبيق الفعلي ووضوح المسؤولين عن التنفيذ.

ي – مرحلة تقدير وتقويم مدى تأثير السياسة في حل المشكلة وهذا ما يعرف بالتغذية الارجاعية.[2].

مايعاب على النموذج الأول هو إغفاله للقوى التي تصنع السياسة الاجتماعية ،أما النموذج الثاني فيرى بأن السياسة الاجتماعية لا تظهر إلا حال وجود مشكلات ،أما فيما يتعلق بالنموذج الثالث فإنه لا يرى حتمية وجود إتفاق بين القوى المشاركة في صنع السياسة الاجتماعية.

---

1-المرجع نفسه،ص 130.

2- محمد يوسف محمد السيد،مرجع سابق،ص21.

فأي سياسة كي تكون فعالة يجب أن تشترك فيها الأطياف الرسمية وغير رسمية في إطار الديمقراطية التشاركية على المستوى الكلي والجزئي في الدولة،كما أن المشكلة التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر في المجتمع ككل والمراد إيجاد لها حلا من خلال السياسة العامة، هي إذن جوهر السياسة العامة[1].

**ب**- نماذج صنع السياسة الاجتماعية (حسب الصانعون)

وتنقسم الى ثلاث أنواع :

1-نموذج الصفوة: وفيه تتجه السياسات من أعلى أي من القمة الى القاعدة ويكون فيه دور البيروقراطية بوجه عام هو التبرير والتنفيد،وتكون فيه المساءلة أساسا في يد الصفوة وبالتالي تكون أقل تجاوبا مع المجتمع.

2- نموذج توازن المصالح: ويكون مبنيا على مجتمع مدني قوي،ومجموعات مصالح جيدة التنظيم تكون هي الجسر بين الفرد والحكومة،فالمشاركة العامة تساعد في التأكيد على أن القرارات الخاصة بالسياسة التي تعطي الأولوية والأهمية لاحتياجات المواطن في الإطار المحلي في المجتمع[2].

وهذا النموذج يسمح بالتوصل الى الحلول الوسط والتنازلات اللازمة للنجاح في تنفيذ السياسات والالتزام بالبرامج،لكن لا بد أن نلاحظ أن الفقراء والمحرومين هم أقل القطاعات قدرة على تنظيم الموارد وتعبئتها للتأثير على السياسات ،ويكون متروكا لغيرهم أن يعبروا عن مصالحهم ويضعوها أمام متخذ القرار.

3- النموذج العقلاني والعلمي: ويفترض معرفة تامة بقيم المجتمع،وبدائل السياسات ونتائجها لتضمن تحقيق توازن مقبول بين مكاسب السياسات والتضحيات المطلوبة أثناء تطبيقها ،كما أن النموذج لا يبين فروق القيم و الافضليات ،فأي تضارب في القيم والافضليات يحل من خلال العمليات السياسية والتفاوضية والحلول الوسط،أكثر مايحل على أسس علمية،وفي الواقع العملي غالبا ما ينتهي هذا النموذج بالتعبير عن نموذجي الأول والثاني[3].

رغم التباين بين هذه النماذج إلا أنهم صور لصنع السياسة الاجتماعية ،فالأول يركز على مركزية صنع هذه السياسة في ظل جهاز بيروقراطي ينفذها،بينما يرى النموذج الثاني اللاتركيز أساس صناعة السياسة الاجتماعية ،أما النموذج الثالث فيدمج بين النموذجين الأول والثاني ويزيد شرط معرفة خصوصية المجتمع من قيم وأفكار وهذا من منظور علمي كي تنجح عملية تنفيذ السياسة الاجتماعية وفق مبدأ التفاوض.

---

1- وصال نجيب العزاوي،**مبادئ السياسة العامة**،عمان(الاردن)،دار أسامة للنشر والتوزيع،2003،ص77.

2- زهير عبد الكريم الكابد،**الحكمانية قضايا وتطبيقات**،مصر: داينامك للطباعة، 2002،ص55.

3- مسعود البلي ،مرجع سابق،ص 48.

## المطلب 3: فواعل صنع السياسة الاجتماعية:

تتعدى القوى المشاركة في صنع السياسات الاجتماعية وتختلف درجات ومستوى المشاركة طبقا للادوار المطلوبة حسب موقع كل فاعل وتتعدد هذه الفواعل في:

أ- المواطنون المستفيدون:

وهم الذين يجب أن يتحولوا من مستفيدبن (فئات هشة)الى مشاركين في صنع السياسات الاجتماعية ،وهذه السياسات هي فرصة لهم في وضع الاهداف العامة للمجتمع والرامية الى دفع عجلة التنمية والمشاركة فيها[1].

ب- خبراء السياسة:

وهم العلماء الاجتماعيون الذين يجب أن يعطى لهم الوقت والفرصة لاجراء الدراسات اللازمة وتحديد السياسات البديلة وتقييم كل منها وتحديد مدى فاعليتها.

ج- التفيذيون :

وهم الذين ينفذون البرامج والمشروعات التي تحقق أهداف السياسة مثل موظفي وزارة الشؤون الاجتماعية والأخصائيين الاجتماعيين ويعتبرون حلقة الوصل بين المشرعين والمنفذين.

د- جماعات الضغط والمصالح:

وهي القوى المجتمعية التي تدافع عن مصالح معينة وإهتمامات خاصة مثل بعض جمعيات المعوقين وحماية الطفولة والنقابات النسائية وروابط حقوق الانسان.

هـ-الأجهزة التشريعية والتنفيذية في الدولة:

وهو الجهاز الموكل اليه صلاحيات اتخاذ القرارات المجتمعية الاساسية بإعتبارهصاحب القوة والإلزام في تنفيذ هذه القرارات[2].

وتعمل هذه الفواعل في إطار علاقة تشاركية بينهم لصناعة السياسة الاجتماعية على كافة الاصعدة الوطنية والمحلية،لتوفير الحياة الكريمة للفئات المحتاجة من جهة وتفعيلها بما يضمن مشاركتهم في التنمية الشاملة.

و- الفاعلين الدوليين:

نقصد بهم المنظمات الحكومية وغير الحكومية التي تعمل في الاطار الدولي والاقليمي، تهدف الى تكريس حقوق الانسان والدفاع على الجماعات المحرومة وضحايا الاقصاء و القتل والتعذيب والعنف الجنسي والحرمان بكل مظاهره ،كالحرمان في المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقصادية والثقافية للبلد،أو

---

1- محمد يوسف محمد السيد،مرجع سابق،ص26.

2- الطيب معاش،دور القوى الاجتماعية في إفراز النخبة السياسية،الجزائر:**مجلة الدراسات الاجتماعية**،جامعة الشلف،العدد14،2014،ص28.

الحق في العمل أو الحق في حرية التنقل والاقامة أو الحق في التعليم أوالحق في مغادرة الوطن أو العودة اليه أو من حرية الرأي والاجتماع[1].

فلكون أن هذه المنظمات تعمل وتتخطى الحدود الاقلمية للدولة فهي أداة ضغط على صناع القرار والسياسة الاجتماعية والتأثير عليهم داخل الحكومات أو دفعهم نحو الاستجابة للاهدافهم، بما يحقق حقوق الأفراد ورفاهم الاجتماعي والسلام الشامل بين الشعوب[2].

كما تسعى المنظمات الدولية الحقوقية الى تدوين القضايا المتعلقة بإنتهاك حقوق الانسان في حالات السلم والحرب مما يخلق مناخ مناسب وظروف ملائمة في العلاقات الدولية ،ولن يأتي ذلك إلا من خلال تجريم الحروب واحترام الانسان وحرياته الاساسية[3]،فمنذ إعلان ميثاق الامم المتحدة سنة 1945، تبنت العديد من المنظمات والروابط الدولية الاعلانات والمعاهدات التي تهتم بحماية حقوق الانسان وتوفير له الامن الاجتماعي ،ومن ذلك مواثيق و إعلانات عامة:

–الإعلان العالمي لحقوق الانسان –العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية –العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،وأخرى إقليمية مثل:

الاتفاقية الامريكية لحقوق الانسان – الميثاق الافريقي لحقوق الانسان والشعوب[4].

فقد لعبت الكثير من هذه المنظمات دورا هام في ترشيد السياسات الاجتماعية الرامية الى حماية الحريات العامة للانسان بما يساهم في تحقيق السلم والامن الدوليين ومحاكمة مرتكبي الجرائم الانسانية،وخير شاهد ما تقوم به محكمة الجنايات الدولية،والمفوضية السامية لحقوق الانسان وغيرهما

فلا يمكن أن نسلم بأن السياسة الاجتماعية عما حكومي خالص،لان الغاية الاساسية لها هي إقامة جسر تشاركي بين صاحب القرار وبقية الفاعليين على مختلف مستوياتهم وتوجهاتهم ومكانتهم الاجتماعية.

## المبحث الثالث : الإرتباطات المفاهيمية والعملية للسياسة الإجتماعية

لم يكن مفهوم السياسة الإجتماعية مجرد مصطلح يتداول في أدبيات وخطابات صناع القرار،بل تجاوز هذه النظرة ليكون مفهوم ذو إرتباط بالعديد من المفاهيمية كالسياسة العامة ومجالات عملية أخرى كالحقوق الانسان والتنمية البشرية وغير ذلك،وهذا ما سوف تعرضه من خلال محاور هذا المبحث.

---

1– أبو الخير أحمد عطية،**المحكمة الجنائية الدولية**،القاهرة(مصر)،دار النهضة العربية،1999،ص55.

2– فضيل أبو نصر،**الانسان العالمي:العولمة والعالمية والنظام العالمي العادل**،بيروت(لبنان)،دار بيسان للنشر،2001،ص274.

3– محمد يوسف علوان،**حقوق الانسان في ضو القوانين والواثيق الدولية**،الكويت،مطابع الوطن،1989،ص238.

4– عادل عيادي،"**العدالة الجنائية الدولية ودورها في حماية حقوق الانسان**"،(مذكرة ماجستير غير منشورة ،كلية الحقوق،جامعة ورقلة،2013)،ص24.

**المطلب1: إرتباط السياسة الإجتماعية بمفهوم السياسة العامة.**

بداية السياسة لغة تعني تدبير أمر علم في جماعة ما و تدبيرا يغلب فيه معنى الإحسان،ويقصد بها اصطلاحا منذ أن استعملها الإغريق لكتدبير أمور الدولة، كما تعني مجموعة القوانين التي يضعها المديرون في داخل الدولة لتوجيه الأداء المهني للعاملين في المؤسسة الحكومية[1].

وعرفت السياسة العامة من زوايا عدة ،فهناك من يراها بأنها قرار دائم يتميز بثبات السلوك الذي يترتب عليه ،كما أنها تمثل وجهات نظر أولئك الذين اتخذوا القرار والذين يلتزمون به[2].

ويراها البعض الأخر على أنها الأداء الحكومي وتنفيذ القرارات بإعتبارها عمل هادف يوجه ويرشد المتعاملين مع مشكلة أو قضية تثير الاهتمام[3].

يرى أيضا "**جبريال ألموند**" بأنها محصلة عملية منتظمة عن تفاعلات المدخلات والمخرجات لتعبير عن أداء النظام السياسي في قدرته الإستخراجية والتنظيمية والتوزيعية والرمزية...،كما يراها بأنها تغيرات عن النوايا التي يتم سنها أو إقرارها من قبل السلطة التنفيذية والتشريعية التي تقوم بتخصيص الموارد وتحديد الجهات المسؤولة عن تطبيق إنجاز هذه الأهداف[4].

وهناك طرح يرى بأن السياسة العامة هي تلك النشاطات والتوجهات الناجمة عن العمليات الحكومية استجابة للمطالب من قبل النظام الاجتماعي إلى النظام السياسي.[5].

إرتبط مفهوم السياسة العامة بجوانب من الحياة الاجتماعية ،فالسياسة العامة مهما اختلف مدلولها وإرتباطها بجوانب الحياة ،فإنها تشير إلى تفكير منظم يوجه سلوك وتصرفات برامج الدولة أو المنظمة أو الفرد ،إنطلاقا من هذا بات من الضروري تخصيص إطار ضمن المنظومة العامة للسلطة و أسلوب بمقتضاه تتحقق الرعاية الإجتماعية للموطنين خصوصا الضعفاء منهم،لذى أصبحت السياسة الاجتماعية ضرورة تفرضها المسؤولية القومية في المجتمعات النامية والمتقدمة.[6].

وثمة تعاريف عديدة تأخذ عوامل مشتركة بين مفوهمي السياسة العامة والسياسة الاجتماعية.

---

1- طلعت مصطفى السروجي،وآخرون،**السياسة الاجتماعية**،عمان(الاردن) ،دار الفكر،2015،ص13.

2- عبد النور ناجي ،مبروك ساحلي ،**مقدمة في دراسة السياسة العامة**،عنابة(الجزائر) ،دار العلوم ،2014،ص16.

3- جيمس أندرسون،**صنع السياسة العامة** ،(ترجمة:عامر الكبيسي)،عمان،(الاردن)،دار المسيرة،1999،ص23.

4- جبريال الموند،بنجامبويل،**السياسة العامة المقارنة–الإطار النظري**(ترجمة:محمدالبشير مغازي)،بنغازي(ليبيا)،منشورات قاريونس،1996،ص272

5- فهمي خليفة الفهداوي،**السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل**،عمان(الاردن)،دار المسيرة،2001،ص33.

6- أحمد إبراهيم حمزة،**السياسة الاجتماعية** ،عمان(الاردن) ،دار المسيرة،2015،ص656.

ويتطلب صنع السياسة العامة تحديد وتعريف واضحين ودقيقين لطبيعة المشكلة أو القضية التي يعاني منها المجتمع ، فالمشكلات العامة بما فيها الإجتماعية هي جوهر بناء أي سياسة عامة التي تبدأ حيث توجد المشكلات،التي تتطلب تحليلا لإبعادها وأثارها كمحفز للتحرك الحكومي نحو اتخاذ البدائل المناسبة إزاءها[1].

لذلك تعاظم الاهتمام بموضوع السياسة العامة و جرى التركيز على مفهومها وكيفية بلورتها وتحقيق أهدافها ومضامين وأساليب تنفيذها ضمن إطار تحليلي بحسب الأوليات والإمكانيات المتوفرة،لسد حاجيات المواطنين لإجل استيعاب النمو المتزايد في الخدمات المطلوبة وضرورة توفيرها وتحقيقها كالتعليم والصحة والمواصلات وإقامة المشروعات ...إلخ.[2]يفهم هنا أن السياسة العامة تأتي ضمن علاج مشكلات متعددة وعلى رأسها المشكلات الاجتماعية، فيمكن القول أن السياسة العامة مفهوم له عدة دلالات متباينة ،وإذا رجعنا الى مختلف التعاريف يتضح لنا أن الحكومة الممثلة للسلطة السياسية في الدولة ،هي أداة وجهاز تنفيذي للسياسة العامة وهي بدورها تساهم في صنع وبلورة عدة سياسات ،ولجهازها الاداري المركزي واللامركزي إتخاذ إجراءات وتدابير حسب طبيعة الموقف[3]،فالسياسة والاجتماعية هي إمتداد للساسة العامة على المستوى الكلي والجزئي.

بصفة عامة السياسة العامة هي تلك العمل الهادف والدائم والمنظم الذي تشترك فيه الفواعل الرسمية وغير الرسمية،و تكون سياسة خارجية و سياسة داخلية أساسها البرامج الاجتماعية الهادفة الى تحقيق مستويات من الكرامة الإنسانية.

انطلاقا من هذا يمكن القول أن السياسة الاجتماعية في إطارها العام هي ذلك الجزء من السياسة العامة الذي تتخذه الحكومات لمواجهة المشكلات الاجتماعية و الأوضاع المتجددة التي تطرأ على المجتمع نتيجة التحولات الاقتصادية والاجتماعية و السياسية الحادثة به، وهذا بإحداث التوازن بين مسارات العمل الاجتماعي والاقتصادي والسياسي جنبا الى جنب من خلال بناء السياسات الاجتماعية التي تهدف الى تحقيق التنمية المنشودة[4]،فلا يمكن أن نتصور وجود سياسة عامة من دون سياسة إجتماعية وطنية ومحلية.

---

1- حسيبة غارو،"**دور الاحزاب السياسية في رسم السياسة العامة–دراسة حالة الجزائر 1997–2007**"،(مذكرة ماجستيرغير منشورة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة مولود معمري تيزي وزو)، 2012،ص66.

2- عامر خضير الكبيسي،**السياسات العامة مدخل لتطوير اداء الحكومات**،القاهرة،(مصر)،المنظمة العربية للتنمية الادارية ،2008،ص49.

3- المرجع نفسه.

4- فهمي خليفة الفهداوي،مرجع سابق،ص38.

**المطلب 2: إرتباط السياسة الإجتماعية ببرامج حقوق الانسان:**

يعد موضوع حقوق الإنسان أحد القضايا التي تتداخل مع مفهوم السياسة الإجتماعية،حيث يعتبر الأخير أبرز الآليات التي إتبعتها الكثير من المنظمات الحقوقية الدولية والوطنية للحفاظ على كرامة الإنسان في نختلف النواحي المادية والفكرية...،بتحديد الحقوق والرخص الضرورية لتنمية شخصية كل كائن بشري.

فيرى " روني كاسان R.CASSIN" بأن حقوق الإنسان ذلك الفرع من الفروع الإجتماعية،يختص بدراسة العلاقات بين الناس إنطلاقا و إستنادا الى كرامة الإنسان،بتحديد الحقوق والقدرات الضرورية لتنمية وتطوير شخصية كل إنسان،ويستفيد من حماية القانون عند إتهامه بجريمة أو عند ما يكون ضحية انتهاك ."[1]

فجملة الحقوق والامتيازات التي يتعين على الدولة أن تؤمنها لحماية رعاياها هي عبارة على سياسات إجتماعية،يخولها الدستور للسلطة للحفاظ على المواطن تحت رقابة القاضي مكلف بحفظ النظام في إطار الحريات والحقوق التي تعتبرها الدساتير ضمنا أو صراحة حقوقا أسياسيا .

ولخصت الكثير من دول هذا المنطلق في الاعلان العالمي لحقوق الانسان سنة 1948 ، وما تبعه من مؤتمرات تصب في محتوى دعم وترقية الإنسان وحقوق الطفل والمرأة من خلال التركيز على التنمية الإنسانية.

وعليه فإن الارتقاء بمركز الفرد في المجتمع يكون من خلال الاليات والبرامج الاجتماعية ذات فاعلية ومع وجود جهاز رقضائي يكرس هذه الغاية وتشكيلات حقوقية تتبنى أفكارا سامية لحماية الانسان من التهميش والتمييز،في حالات السلم أو الحرب.

تعتبر عملية تنفيذ السياسة الإجتماعية شرطا أسياسيا للنهوض بالحقوق والحريات العامة للفرد،فالسلطة تجسد هذا المطلب من خلال تشريعاتها الخاصة والتزاماتها الدولية وما لها من أهمية قانونية ،للوصول الى الارساء الفعلي الذي تتحقق من خلال الكر امة الانسانية ويحصل على متطلباته الاجتماعية.[2]

الشيئ الذي يتضح هنا أن السياسة الإجتماعية وبرامج حقوق الإنسان وجهان لعملة واحدة ،فلا يمكن تصور وجود الواحد منهما وغياب الاخر.

لكن الإشكال يكمن في مدى التزام الحكومات بالمواثيق الدولية الحقوقية من جهة ودرجة تأثير المنظمات الحقوقية المحلية على صانع السياسة الإجتماعية من جهة أخرى.

---

1 – عمر سعد الله،**مدخل في القانون الدولي لحقوق الإنسان**،الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية،1993،ص16.

2– غازي حسين صباريني،**الوجيز في حقوق الإنسان وحرياته السياسية**،الاردن،مكتبة الثقافة،1997،ص14.

**المطلب 3: إرتباط السياسة الاجتماعية بقضايا التنمية البشرية.**

لعل من أهم أولويات السياسة الإجتماعية تحقيق التنمية البشرية، والتقليل والتصدي لقضية الفقر التي تشتمل توفير الموارد اللازمة من مياه الشرب،العناية ،الصحية ،السكن،التعليم والحقوق المدنية والسياسية،وبغية معالجة الفقر وتحقيق هذه التنمية ،يجب أن يكون هناك سياسات فعالة ولها القدر الكافي من الموارد البشرية والمالية لتنفيذه على أحسن صورة.

فالمبدأ الذي تقوم عليه التنمية البشرية هو أن الرأس مال البشري غايته الأولى،لذا يتوجب على الحكومات وضع إستراتيجيات على كل المستويات في مجالات التعليم ،السكن والتشغيل،والخدمات الصحية ولا يتم ذلك إلا بوجود مجموعة من الإمكانات والبرامج الاجتماعية تقتضي :

1- دعم خطط العمل والبرامج الوطنية للتخفيف من حدة الفقر وزيادة دخل الفرد.

2- بناء قدرات ودعم الشباب وإعطاء أهمية أكبر للتعليم المهني والتدريب الملائم و الادارة البشرية السليمة.

3- التركيز على تقوية قدرات المؤسسات العاملة في مجال التنمية البشرية غير الحكومية.

4- دعم حملات التوعية لشرح أهداف التنمية البشرية في المدارس والجامعات والمجتمعات المحلية .

5- تفعيل الشراكة بين مؤسسات المجتمع المدني الناشطة في مجالات التنمية البشرية مع الأجهزة الرسمية الوطنية والمحلية لرسم سياسات إجتماعية تهدف إلى تطوير المورد البشري و إستغلاله الأمثل في الحياة العامة.[1]

إن قضايا التنمية البشرية لا تنظر الى المورد البشري على أنه وسيلة للتنمية فحسب،بل أكثر من ذلك هو هدف من أهداف التنمية،ومورد من موارد الاقتصاد ينبغي الاهتمام بإعداده وتنمية قدراته،[2] ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بوجود مشاريع لتنميته وفق المؤشرات العامة للتنمية البشرية.

وعليه فقضايا التنمية البشرية هي في الحقيقية مشكلات إجتماعية تستدعي وجود فعل حكومي يعالجها بسياسات إجتماعية هادفة،إلا أن هذه القضايا لا تركز على بعض المشكلات الاجتماعية كالمعاقين والأطفال المهمشين وتكتفي بالقضايا الكلاسيكية (مشكلات السكن،التشغيل...)،لكنها في الأخير تبقى دعامة أساسية من خلال المؤشرات المستعملة لمعرفة مستوى الحالة الإجتماعية.

وسعى برنامج الامم المتحدة الانمائي بداية تسعينيات القرن الماضي لبلورة هذه القضايا دوليا بما يحقق العيش الكريم لمجتمعات العالم.

---

1- عمار عماري،"**إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها**" (مداخلة في : المؤتمر العلمي الدولي التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة،جامعة فرحات عباس سطيف،07-08- أفريل 2008،الجزائر)،ص11.

2- مسعود البلي،مرجع سابق،ص81.

# خلاصة الفصل

من خلال متابعتنا للإطار النظري للجماعات المحلية ،تبين لنا أن وجودها حتمي وأكيد ،بإعتبارها مظهر للتنظيم المحلي الذي يقوم بتسيير الشأن المحلي في كل جوانبه،والسياسة الاجتماعية أحد هذه الجوانب التي سعى لتحقيقها القائم بالشأن المحلي سواء كان ملك أو خليفة أو شيخ قبيلة،وتعد من أبرز إهتمامات صانع القرار الوطني والمحلي في العصر الحديث ،إذ أن محتوى هذه السياسة يرمي بالاساس الى تحقيق الرفاه للفئات الهشة من المجتمع بما يأهلهم الى أن يكون كيان وعمود متين يرتكز عليه لتطوير الحياة العامة،وهذا لا يكون إلا بإتباع نماذج علمية لرسم هذه السياسة(إعداد وتنفيذ وتقويم )من قبل فواعل من المجتمع السياسي ومكونات التنظيمات المجتمعية الوطنية والمحلية الناشطة في المجال الاجتماعي.

و لعبت الجماعات المحلية بجهازيها الولاية والبلدية وكذا أجهزتها التنفيذية في الجزائر منذ الاستقلال دورا هام فيما يخص تحسين الحياة الاجتماعية للإفراد، وهذا من خلال الصلاحيات المسندة لهم قانونا في هذا الإطار.

وتعتبر السياسة الاجتماعية أحد أهم الآليات التي تستعملها الجماعات المحلية للوصول للعيش الكريم للمهمشين والضعفاء،فمضمون السياسة الاجتماعية لا يكون ذو فاعلية إلا إذا توفرت الأطراف الرسمية وغير رسمية في إطار مبدأ الشراكة مع وجود مرجعيات ومصادر يستند لها هؤلاء في عملية إعدادها وتنفيذها للتحقيق الغاية المرجوة.